

«منصور» يصدر «قانون التظاهر»

مصادر: جهات رسمية طلبت سرعة إصدار التشريع قبل انتهاء «الطوارئ»

«الرئيس لم يدخل تعديلات على النص الذي تسلمه من الحكومة.. ولم يتم إخطار «تشريع مجلس الدولة» برأيها في ملاحظاته

جهورية عليه، وأضاف بعض السيارات ونسج، ثم رفعه إلى مجلس الوزراء. بعد التشديد على تلك الملاحظات، ومجلس الوزراء لم يخطر القسم بأي شيء بعدها. وأشارت المصادر إلى أن إرسال مشروع القانون إلى وزارة العدل، بعد انتهاء قسم التشريع من مراجعته، لم يعلم به القسم، إلا من خلال وسائل الإعلام.

وأكدت المصادر أن قسم التشريع سوف يطعن على قانون التظاهر بكامل نصوصه، بعد نشره في الجريدة الرسمية، وذلك وفقا لنص القانون المنظم لذلك أي عقب بدء سريان العمل به.

يذكر أن قسم التشريع بمجلس الدولة، برئاسة المستشار مجدي العجاوي، كان قد أبدى عدة ملاحظات على مشروع قانون التظاهر، بعد مراجعته على مدى 5 جلسات توقفت خلالها المراجعة لعدم وضوح رؤية الحكومة بشأن القانون، والتورّد في إقراره من صدمه، بعد الاعتراضات الكثيرة التي واجهها القانون، فور الإعلان عنه.

على القرار بقانون الخاص بتظيم الحقل في الاجتماعات العامة والواكب والتظاهرات السلمية، إلا بعد قراءته ودراسته بشكل تفصيلي، ولم يشترع في إصداره.

وتابعت أن الجميع كان ينتظر صدور هذا القانون، قبل سفر الرئيس إلى الكويت، ١٧ نوفمبر الجاري، للمشاركة في أعمال القمة العربية الأفريقية، لكن الرئيس لم يتجهل إصداره، وغضّل تأجيل القرار إلى ما بعد عودته من الكويت.

وكشفت مصادر قضائية مطلعة بمجلس الدولة عن أن قسم التشريع بالمجلس لم يطل أي مكاتبات أو خطابات أو تعليقات شفوية من مجلس الوزراء على الملاحظات التي أبدتها القسم على مشروع قانون التظاهر، قبل موافقة رئيس الجمهورية عليه، أمس.

وأضافت المصادر، التي طلبت عدم ذكر اسمها، أن القانون كُتبت آخر مسطلته الرسمية المعلن عنها «قسم التشريع الذي أبدى عدة ملاحظات



عبدالله منصور

أمن الأول، اللواء محمد إبراهيم، وزير الداخلية، ثم عقد لقاء والدكتور حازم الجبلاوي، رئيس الوزراء، لبحث القانون.

وقال «صالح» ل«المصري اليوم» إن الرئيس أصدر القانون، بعد دراسته، حيث أرسلته الحكومة إلى الرئاسة، يوم ١٢ نوفمبر الجاري، بعد عرضه على قسم التشريع بمجلس الدولة.

وقالت مصادر قانونية إنه رغم مطالبة العديد من الجهات الرسمية وغير الرسمية بسرعة إصدار قانون التظاهر، قبل انتهاء حالة الطوارئ، في ١٢ نوفمبر الجاري، فإن الرئيس لم يستجبل إصداره، بل أقره، عقب دراسة متأنية، مشيرة إلى أن الحكومة أنهت دراسة القانون، وأرسلته بسرعة إلى مؤسسة الرئاسة، لإصداره، بالتزامن مع انتهاء حالة الطوارئ، بعد انتهاء وزارة العدل من مراجعة تعديلات قسم التشريع بمجلس الدولة عليه.

وأضافت المصادر الموقولة بالرئاسة أن الرئيس، بحكم عمله وتاريخه قاضيا مستوريا، لم يوافق

كثيبت - فتحية الدخايني وشيماء القرشواي، قال السفير إيهاب بنوي، المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، إن الرئيس عدلي منصور أصدر، أمس، القرار بقانون رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١٣ الخاص بتظيم الحقل في الاجتماعات العامة والواكب والتظاهرات السلمية، المعروف إعلاميا باسم «قانون التظاهر».

وهلست «المصري اليوم» أن الرئيس عقد اجتماعا، صباح أمس، مع المستشار على عوض صالح، المستشار الدستوري لرئيس الجمهورية، ثم خلاله بحث قانون التظاهر، والتوقيع على القرار الخاص بإصداره، موضحة أن الرئيس وقع على إقرار القانون، دون إدخال أي تعديلات جديدة على النص المرسل من مجلس الوزراء.

وقالت مصادر مطلعة، ل«المصري اليوم»، إن الرئيس عقد عدة اجتماعات على مدار اليومين الفاضلين، بعد عودته من الكويت، لبحث قانون التظاهر، تمهيدا لإصداره، حيث التقى، صباح

«منصور»: لن أترشح للرئاسة وهناك بدائل لـ «سد النهضة»

الكويت- خليفة جاب الله:

استبعد المستشار عدلي منصور، رئيس الجمهورية، الذي رأس وفد مصر خلال القمة العربية - الأفريقية الثالثة في الكويت، أمس، ترشحه لانتخابات رئاسة الجمهورية المقبلة. وقال «منصور»، في تصريحات نشرتها صحف السياسة والأبناء والخليجية، أمس: «سأعود إلى عملي في المحكمة الدستورية العليا عقب انتخاب رئيس جديد للبلاد، والقانون والدستور هما ما فرض عليّ أن أكون الرئيس المؤقت لمصر، ونحن نحترم أحكام الدستور والقانون».

ولم ينف «منصور» أو يؤكد عقد قمة ثلاثية تضمه مع الرئيس السوداني ورئيس وزراء إثيوبيا، قائلاً: «من المفترض أن يكون هذا المؤتمر عن العلاقات الاقتصادية، وتطرح فيه رؤى شفافة لمصالح كل الدول المشاركة فيه، وأن تعالج القضايا بأسلوب (لا ضرر ولا ضرار)، خصوصاً ما يتعلق بمياه النيل وحصص الدول المستفيدة من النهر». وأوضح: «إثيوبيا تقول إن الغاية من سد النهضة هي إنتاج

الطاقة، وهذه يمكن تحقيقها بوسائل أخرى، ربما يسدود أخرى تكون هندستها مختلفة عن هندسة هذا السد التي تضر بالدول المستفيدة من مياه النيل». واستطرد: «هناك حلول لن تضر بأى من دول حوض النيل، وكلفتها أقل بكثير من السد الجاري تنفيذه».

وانطلقت فعاليات القمة وسط إجراءات أمنية مشددة، تحت شعار «شركاء في التنمية والاستثمار»، بمشاركة أكثر من ٧١ وفداً لدول عربية وأفريقية ومنظمات وهيئات دولية. وأعلن الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير الكويت، عن مبادرة لتقديم مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة للقارة الأفريقية كقروض ميسرة.

وشدد «الصباح»، الذي تسلم رئاسة القمة من رئيس المؤتمر العام الليبي نوري أبوسهمين، في كلمته خلال الجلسة الافتتاحية للقمة، أمس، على أهمية التركيز على الجوانب الاقتصادية خلال القمة.

«منصور»: نهضى لتنفيذ خارطة الطريق.. ولن أترشح للرئاسة

القمة العربية- الأفريقية تحت حصار الأمطار و«التحديات الأمنية» في الكويت

ومنظمات وبعثات دولية، فيما فرضت الأزمة السورية والضفة الفلسطينية والإرهاب نفسها بقوة على كلمات المتحدثين الرئيسيين في افتتاح القمة، رغم التأكيد على إعطاء أولوية للقضايا الاقتصادية، وتحتية المياسة جانباً، فيما رأس الوفد المصري، خلال القمة، الرئيس المؤقت عدلى منصور.

وأعلن الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح عن مبادرة لتقديم مليار دولار، خلال السنوات الخمس المقبلة، لتجارة الأفريقية، كقروض ميسرة، دعماً للتنمية في أفريقيا.

وشدد «الصباح» الذي شتم رئاسة القمة من رئيس المؤتمر العام للناس، نوري أيرسمين، الذي ترأست بولاء القمة العربية - الأفريقية الثانية، في كلمته خلال الجلسة الافتتاحية للقمة، أمس، على أهمية التركيز على الجوانب الاقتصادية خلال القمة.

وقال: «تذكر حرصنا على أن يحتل الجانب الاقتصادي والشعبي الجزء الأكبر من اهتماماتنا، ونحن ندرك أن قضايانا السياسية صعبة ومعقدة، وأن محاولة الوصول إلى حلول لها أمر سيحل بغيرتنا على التركيز في قضايانا الاقتصادية ومعالجتها، كما ندرك أن معاول عديدة متاحة يمكن التصدي لها من خلالها».

ودعا أمير الكويت إلى العمل على تحقيق الأمن الغذائي بين الدول العربية والأفريقية، مشيراً إلى أن عناصر توفير الأمن الغذائي متاحة في هضاتنا، وينبغي استغلالها.

وعطال بطل الأزمة السورية، وقال: «الأوضاع الإنسانية في سوريا هي مسألة ملحة، حيث مازالت آلة القتل في سوريا تودي بحياة الشعب السوري، وتزداد أعداد النازحين واللاجئين»، وأضاف: «الإحسانات والتعازير المخفضة تؤكد أن تلك الكارثة قد حصدت ما يزيد على ١٠٠ ألف قتيل وملايين النازحين واللاجئين في المخيمات والخارج، ما يمثل عبئاً على الدول، ودعا مجلس الأمن للأضطلاع بدور».



الرئيس عدلى منصور لقائه للمؤتمر

دول مجلس التعاون الخليجي كانت أخوية، وتسرير من العلاقة الخاصة جداً بين شعوبها ومصر، ولست حقيقة الحب الكبير الذي لكته لشعبنا».

وعلى الجانب الاقتصادي والاستثماري على جدول أعمال القمة التي حملتها من الشعب المصري إلى شعوب الدول التي زرتها، وقد سعدت كثيراً بالانطباعات التي عدت بها من الخليج».

وأضاف: «لقاتنا مع رؤساء وملوك وحكام

أقل بكثير من السد الجاري تنفيذه، ومفيدة أكثر منه على مستوى المنطقة أو غيرها».

وقال منصور إن الغرض من جولته في بعض دول الخليج هو شكر هذه الدول على ما قدمت له، وهي الرسالة التي حملتها من الشعب المصري إلى شعوب الدول التي زرتها، وقد سعدت كثيراً بالانطباعات التي عدت بها من الخليج».

وأضاف: «لقاتنا مع رؤساء وملوك وحكام

ما يتعلق بمياه النيل وحسب الدول المستفيدة من النهري».

وأوضح: «إثيوبيا تحولت إلى الغاية من سد النهضة هي إنتاج الطاقة، وهذه يمكن تحقيقها بوسائل أخرى، ربما يسود أخرى تكون هدفها مستقلة عن تنمية هذا المد التي تنصير بالدول المستفيدة من مياه النيل».

واستطرد: «مفاناً حول لن تضرب بأي من دول حوض النيل، وكلفتها

الكويت - خليفة جاب الله،

قال الرئيس عدلى منصور إن مصر تمسح بغطى الثقة في تنفيذ خارطة المستقبل بإرادة وعزم ثابتين، على الرغم من جسامه التحديات، وأضاف منصور، في كلمته أمام القمة العربية - الأفريقية الثالثة بالكويت، أمس، أن مصر مقبلة على إجراء استفتاء عام، لبناء دستور عصري يحمي إرادة شعب مصر، ويحمي حقوقه ويصون حرياته، ويسهل هذه الخطوة إجراء الانتخابات التشريعية، والرئاسية، في غضون بضعة أشهر، حتى يستكمل الشعب بناء الإطار المؤسسي الجديد للدولة المصرية، ولتواصل مصر انطلاقتها بكل ثقة واعتداد على دروب الحرية والديمقراطية والتنمية، بناء على الإرادة الحرة لشعبها ولجاراته المستقلة.

واستشهد منصور، الذي ترأس وفد مصر خلال القمة ترشحه لانتخابات رئاسة الجمهورية المقبلة، وقال: في تصريحات نشرتها صحف السياسة والأبناء والخليجية، أمس: «سأعود إلى صفي في المحكمة الدستورية العليا، عقب انتخاب رئيس جديد للبلاد، والقانون والدستور هما ما فرضا على أن أكون الرئيس المؤقت لهم، ونحن نعتزم أحكام الدستور والقانون».

وأضاف: «نشتر أن تبرز لجنة الخمسين معنا، بعد أن تعالج الخلافات الصحية في وجهات النظر، وأن تنهي من وضع مسودة دستور تعبر عن كل فئات الشعب، لتتفرغ للانتخابات التالية، ثم الرئاسة».

وتابع أن مهمة الرئيس المؤقت هي «إزالة تداعيات المرحلة الماضية وما حدث في مصر، بعد ٢٥ يناير».

ولم يند منصور، أو يؤكد عقد قمة ثلاثية تضمه من الرئيس السوداني وزينيس وزراء إثيوبيا، قائلاً: «من الغرض أن يكون هذا المؤتمر عن العلاقات الاقتصادية، وتطرح فيه رؤى شائعة لصالح كل الدول المشاركة فيه، وأن تعالج القضايا بأسلوب (لا ضرر ولا ضرار)، خصوصاً

منصور يدعو بوتين لزيارة مصر ويؤكد: قرارنا مستقل

الرئيس الروسى: ندعم الإرادة الشعبية للمصريين وأتمنى استعادة قوة العلاقات المصرية - الروسية



منصور خلال استقباله الوفد الشعبى الروسى بـ«مبنى السيسى» -صورة إرشادية-

علاقات مصر مع أى أطراف أخرى..
ويطالب مع الإعدادات الاستراتيجية وتطلعات
الشعب، متهما بالواقف التاريخية الروسية
المتخلفة السنية والداعمة لمصر وإرادة شعبها
في الحفاظ غارقة من التاريخ العاصر، والأزمت
الإيماني الذي تركه الاتحاد السوفييتي السابق
لروسيا الاتحادية، في نفوس المصريين.

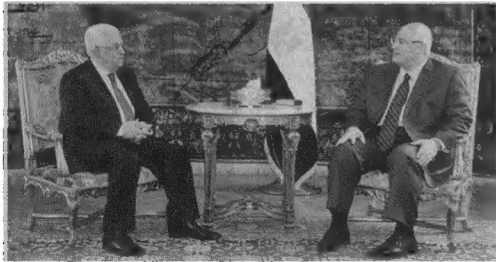
علاقات مصر مع أى أطراف أخرى..
مؤكدا أن مصر تبال روسيا العرس والرفقة في
تدعيم العلاقات الشقية في شتى المجالات، وأن
تستعيد تلك العلاقات شيرها وبخصوصيتها، بما
يقوى مكانة البلدين وتكثما الإقليمى والدولى.

أكد الرئيس الروسى، فلاديمير بوتين، دعمه
ودعم بلاده الكامل لمصر وإدارتها الانتقالية التي
تمثل إرادة الشعب في انتخاب ثورة ٣٠ يونيو
المجيدة، مؤكدا اهتمام بلاده بتطوير العلاقات
الثنائية بين القاهرة وموسكو في شتى المجالات،
بما في ذلك البنية التحتية، والاقتصاد،
والاستثمار، والتجارة، والصنعة، والتعاون الأمنى
والعسكرى.

وقال «بوتين» في اتصال هاتفى مع المستشار
عبدى منصور، الرئيس المؤقت، أمس، إنه تلقى
تقريراً من وزيرى الخارجية والداخل، سيرجى
لافيروف، وسيرجى شويغو، حول نتائج زيارتهما
الأخيرة إلى مصر، مبيداً أن عمله في أن تستعيد
العلاقات المصرية - الروسية زخمها وتميزها،
في إطار من الاحترام المتبادل ودعم التدخل في
الشؤون الداخلية، وتكثف لاستمرار التواصل
المباشر مع الرئيس عبدى منصور.

من جانبها، أكد منصور، أن مصر مستقلة
القرار، بعد ٣٠ يونيو، وعريضة على الانفتاح
في علاقاتها الخارجية، وعلى أن تكون لديها
علاقات شالية قوية مع جميع الأطراف الناعمة
في المجتمع الدولى، موضحاً أن هذا العرس
على الانفتاح في العلاقات الخارجية، بما في
ذلك مع روسيا الاتحادية، أن يكون على حساب

منصور يستقبل أبو مازن.. والسياسي؛ مصر ستظل دائماً داعمة للشعب الفلسطيني



منصور أثناء لقاءه أبو مازن أمس

كتب- خليفة جاب الله وداليا عثمان،

استعرض الرئيس المؤقت، المستشار عدلي منصور، والرئيس الفلسطيني، محمود عباس «أبو مازن»، خلال لقائهما بمقر رئاسة الجمهورية، أمس، نتائج المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية، وما يعترضها من عقبات، والجهود المبذولة لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، وعددا من القضايا الإقليمية. وقال «أبو مازن»، خلال اللقاء الذي حضره عدد من مسؤولي الدولتين، إن اللقاء يأتي في إطار حرص السلطة الفلسطينية على التنسيق والتشاور الدائم مع مصر فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية؛ من منطلق الدور المصري المساند والداعم أبداً للقضية الفلسطينية.

في سياق متصل، التقى الفريق أول عبدالفتاح السيسي، القائد العام للقوات المسلحة، وزير الدفاع والإنتاج الحربي، الرئيس الفلسطيني والوفد المرافق له، وبحثا عدداً من القضايا المهمة منها الحدود بين مصر وقطاع غزة، وقال «السيسي» إن مصر ستظل دائماً تدعم المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته المستقلة.

وقالت مصادر فلسطينية مطلعة، في تصريحات له المصري اليوم، إن الرئيس الفلسطيني طالب الجانب المصري بلعب دور أكبر في دعم الموقف

الجانبين، مع التأكيد على حماية الحدود المصرية، وعدم السماح لأي جماعات متشددة بانتهاك الحدود المصرية، والعمل على تدمير الأنفاق.

الفلسطيني في مفاوضات السلام المتعثرة التي تجري بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، كما طالب «السيسي» بالعمل على استمرار فتح معبر رفح بين

عدلى منصور: قدرة «الإخوان» على الحشد شبه معدومة

«الرئيس المؤقت: لا حل عسكرياً للأزمة السورية.. وأمن الخليج من أمننا القومي

الكويت - د.أ.ش.أ.

أكد المستشار عدلى منصور، الرئيس المؤقت لمصر، أن المظاهرات التي تشهدها مصر ليست مظاهرات شعبية، موضحاً أنها «مظاهرات لجماعات محدودة لا يتجاوز عددها المئات، وتستهدف بالأساس إرباك الأوضاع في البلاد، وإعطاء الانطباع بعدم قدرة الحكومة على تسيير شؤون البلاد».

وأضاف الرئيس المؤقت، في حوار مع وكالة الأنباء الكويتية، التي نشرته أمس، أنه بات جلياً للجميع أن قدرة جماعة الإخوان على الحشد باتت شبه معدومة، بعد أن كانوا يتمتعون بتأييد الأغلبية في وقت ليس ببعيد.

وقال «منصور» إن الوضع الاقتصادي في مصر مرتبط بحالة الاستقرار السياسي، معتبراً أن ارتفاع التعاملات في البورصة، وسعر الجنيه المصري، والاحتياطي النقدي، تعكس تحسناً في الأوضاع السياسية والأمنية، الأمر الذي من شأنه تشجيع المستثمرين. وأضاف أن مصر استعادت عافيتها بعد فترة قليلة في أعقاب ثورة ٢٠ يونيو، وستظل دولة



عدلى منصور

قوية ومتلاحمة، قادرة على مواجهة أى تهديدات أمنية، داخلية أو خارجية.

وشدد «منصور» على حرص مصر على دعم أمن الخليج العربي باعتباره جزءاً لا يتجزأ من أمنها القومي، مشيراً إلى أن مصر بدأت بالفعل في استعادة دورها الريادي، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، مؤكداً أن مصر ترحب بعلاقات

طبيعية مع كل دول العالم بما في ذلك إيران، «إلا أن ذلك يجب أن يأتي مرتبطاً بحرصنا على دعم أمن الخليج العربي».

وأعرب الرئيس المؤقت عن تأييد مصر موقف المملكة العربية السعودية في اعتذارها عن العضوية غير الدائمة لمجلس الأمن، «لما له من دلالة واضحة على ازدواجية المعايير الدولية إزاء قضايا المنطقة، ويأتى ذلك متسقاً مع تبني مصر قضية تفعيل دور الجمعية العامة للأمم المتحدة».

وحول العلاقات المصرية- الأمريكية، قال «منصور» إن السياسة الخارجية المصرية تتطلق من حقيقة واضحة تتمثل في المصالح المصرية والأمن القومي المصري، وبالتالي فإن علاقتنا بالدول ترتبط بقدر مراعاة تلك الدول المصالح المصرية الحيوية والاستراتيجية. وأكد أن هناك إدراكاً أوروبياً متزايداً لحقيقة ما حدث بعد ٢٠ يونيو. وأعرب «منصور» عن تفهم مصر للموقف الخليجي من الأزمة السورية والمخاوف المشروعة التي يتأسس عليها، موضحاً أنه «لا حل عسكرياً للأزمة السورية».